منظمة العفو الدولية
بيان للتداول العام

رقم الوثيقة: MDE 19/4291/2016
17 يونيو/حزيران 2016

**ليبيا: ضرورة التحقيق في مقتل 12 معتقلاً عقب حكم محكمة بالإفراج عنهم**

قتل 12 معتقلاً سابقاً رمياً بالرصاص يوم 9 أو 10 يونيو/حزيران 2016 عقب صدور أمر من المحكمة العليا بليبيا "بالإفراج عنهم تحت المتابعة" ليخرجوا من سجن البركة (المعروف باسم الرويمي) في طرابلس. وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات الليبية إلى التحرك فوراً إعمالا لتعهداتها بفتح تحقيق في هذا الحادث، وكسر دائرة الإفلات من العقاب التي شهدتها ليبيا بصورة مزمنة؛ وذلك من خلال محاسبة من تثبت مسؤوليتهم عنها. وينبغي أن يكون التحقيق شاملاً ومحايداً، وأن تتوافر له الصلاحيات والموارد اللازمة كي يغدو تحقيقا فعالاً بحق.

وكانت جثث الرجال الاثني عشر قد تم إلقاؤها في مواضع مختلفة من طرابلس، فعثر عليها المارة وأبلغوا السلطات. وكان هؤلاء الرجال ينتمون إلى جماعة أكبر عددا، قوامها 19 معتقلاً كان من المزمع الإفراج عنهم يوم 9 يونيو/حزيران، وبعضهم كان محبوساً على ذمة المحاكمة منذ عام 2011. وكانوا قد اتهموا بالانتماء فيما سبق إلى "فريق العمل الثوري" بحكومة القذافي، والضلوع في القمع الوحشي للمتظاهرين خلال الانتفاضة الليبية عام 2011.

وطبقاً لما أفاد به أحد أهالي الضحايا، عقب الإعلان عن الإفراج عنهم، فقد تم الاتصال بأسرهم وطلب منهم تقديم جوازات سفر ذويهم المعتقلين إلى السلطات حتى تتم إجراءات الإفراج، ولكن لم يتم تسليم السجناء إلى أهاليهم قط. وزعم أحد الأهالي الذين التقت بهم منظمة العفو الدولية أن سلطات الاعتقال عارضت الإفراج عنهم، حيث قال: "لم يكونوا [أي سلطات السجن] راضين عن قرار الإفراج، فعملوا على ألا يغادروا ذلك السجن أحياء".

وقد تم نقل جثث الضحايا – وهم عثمان الوش، ومحمد الوش، ومروان أمبية، ووجدي أبو قاسم، وأكرم نصر، ومحمد الرياحي، وأشرف لملوم، ومحمد عبد العاطي، وعلي الطرابلسي، وصلاح

الصويعي، وربيع السنيد، وعلي الواعر – إلى مشرحة المركز الطبي بطرابلس على مدى عدة أيام متتالية ابتداء من يوم 10 يونيو/حزيران، حيث عثر عليها في أوقات ومواضع مختلفة في طرابلس. وطبقاً لمصدر بالمركز الطبي بطرابلس، فقد كانت جميع الجثث مصابة بجروح عديدة من جراء الطلقات التي أطلقت على مختلف أجزاء الجسم، بما في ذلك الصدر والرأس. ولكن لم تكن هناك علامات على تقييد الأيدي أو الأرجل، ولا على تعرضهم للتعذيب. وأضاف المصدر قائلا: "قد يكون ذلك إشارة إلى أنهم كانوا غير مقيدين بل وغير مدركين المصير الذي سيلاقوه. وقد قتلوا جميعا بعد فترة لا تزيد عن 48 ساعة من الميقات المحدد للإفراج عنهم".

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق من المزاعم التي ترددت على نطاق واسع بأن الرجال قد تعرضوا للتعذيب. وكانت جثة أحد الضحايا الذين نقلوا إلى المركز الطبي بطرابلس تحمل آثاراً وصفها أحد افراد أسرة الضحية بأنها آثار تعذيب، من بينها حروق في مساحات واسعة من الجسم، وآثار عض كلب. لكن هذه الآثار، وفقا للمصدر المذكور بالمركز الطبي بطرابلس، قد تكون راجعة إلى التغير الطبيعي للون أجزاء الجسم المختلفة عقب الوفاة، والتي يمكن تفسيرها خطأ على أنها كدمات.

وجدير بالذكر أن إدارة مؤسسة الإصلاح والتأهيل البركة في طرابلس تندرج رسميا ضمن اختصاصات وزارة العدل. وقد عملت حكومة الوفاق الوطني، المدعومة دولياً، والتي تتخذ من طرابلس مقراً لها منذ 30 مارس/آذار 2016، على بسط سلطتها ببطء في العاصمة عن طريق وضع يدها على وزارات الصحة والداخلية والتعليم والخارجية، لكنها لم تسيطر بعد سيطرة كاملة على وزارة العدل.

وكانت منظمة العفو الدولية قد وثقت، منذ عام 2011، حالات عديدة لاختطاف المعتقلين، أو إعادة القبض عليهم من جديد، أو إطلاق النار عليهم، عقب الإفراج عنهم من جانب الميليشيات المعارضة لأوامر الإفراج. كما وثقت المنظمة انتشار التعذيب وغيره من سوء المعاملة مع الإفلات من العقاب في مراكز الاعتقال الواقعة تحت سيطرة الميليشيات والحكومات المتعاقبة في ليبيا، ومن بينها سجن البركة. ولم يصل لعلم المنظمة أي خبر عن تحريك الدعوى القضائية ضد أي شخص اشتبه في مسؤوليته عن التعذيب وغيره من سوء المعاملة منذ انتهاء الصراع عام 2011. ولا يزال الآلاف ممن اعتقلوا، فيما يتعلق بالصراع الذي دار عام 2011، محتجزين دون

استيفاء الإجراءات القانونية المتعارف عليها، وكثير منهم معتقلون دون اتهام أو محاكمة أو مراجعة قضائية أو السماح لهم بالاتصال بمحامين.

إن مقتل الرجال الاثني عشر يسلط الضوء على انتشار غياب القانون في ليبيا على نحو متواصل. وقد أدى عدم وجود سلطة مركزية، وغياب عملية تنفيذ القانون، وغياب نظام قضائي يقوم بدوره في ليبيا، إلى استشراء مناخ الإفلات من العقاب؛ مما يسمح لمرتكبي مثل هذه الأعمال بالتنصل من المقاضاة والمحاسبة. وجدير بالذكر أن الاتفاق السياسي الذي تم بوساطة الأمم المتحدة، والذي أفضى إلى تشكيل حكومة الوفاق الوطني، يشتمل على نصوص قوية بشأن حقوق الإنسان والمحاسبة، لكن هذه النصوص لا يمكن تطبيقها إلا إذا كانت حكومة الوفاق الوطني قادرة على توطيد سلطتها واستعادة سيادة القانون. حيث تتضمن تلك النصوص بإطلق سراح جميع الأشخاص المحتجزين دون اتهام أو محاكمة، ومقاضاة ومعاقبة مرتكبي جرائم القتل والتعذيب وغيرها من الجرائم بموجب القانون الدولي.

وعلى الرغم من عدم معرفة هوية من يقفون وراء مقتل السجناء السابقين الاثني عشر، ريثما تظهر نتائج التحقيقات، فمن الثابت أن سلطات سجن البركة، إلى جانب وزارة العدل عموماً، كانت مسؤولة مسؤولية واضحة عن حماية المعتقلين السابقين من الأذى إلى أن يحين وقت تمكن ذووهم من استلامهم عقب الإفراج عنهم. وفي هذا الإطار، فإن السلطات أخفقت إخفاقاً ذريعاً في الوفاء بتوخي الحرص الواجب لحماية الحق في الحياة والسلامة البدنية للمعتقلين.

وتسجل منظمة العفو الدولية في هذا الصدد إدانة رئيس الوزراء فايز السراج لمقتل هؤلاء المعتقلين السابقين، ودعوة المجلس الرئاسي لفتح تحقيق رسمي من جانب الأجهزة المعنية. كما أعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن إدانتها، ودعت إلى الشروع في إجراء تحقيق محلي دولي مشترك في القضية.

وطبقا لتصريحات رئيس قسم التحقيقات بمكتب النائب العام، صديق الصور، فقد قام النائب العام بتشكيل لجنة للتحقيق في واقعة القتل بهدف الكشف عن هوية المسؤولين، وتقديمهم إلى العدالة. إلا أنه ينبغي هنا توضيح ماهية التدابير المتخذة بالفعل للتحقيق في هذه الوقائع، وينبغي أن يتم هذا التوضيح بتفصيل كاف؛ إذ يبدو أن الحادث يحمل بصمات أسلوب الإعدام خارج نطاق القضاء. ويجب أن تكون التحقيقات محايدة وشاملة وفعالة كما يشترط القانون الدولي، وأن

تكون كفيلة بتحديد هوية المشتبه في مسؤوليتهم عن الحادث بما يفضي إلى مقاضاتهم. كما يجب أيضا إطلاع أهالي الضحايا على تطور عملية التحقيق، مع ضرورة توفير الحماية اللازمة للشهود.

وعلى الرغم من استمرار وجود ليبيا ضمن دائرة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وعلى الرغم من حجم الانتهاكات الموثقة في ليبيا، فقد فشلت المحكمة حتى الآن في توسيع نطاق تحقيقاتها بحيث تشمل الجرائم التي ما برحت ترتكب، والمُجَرّمة في ظل القانون الدولي، وذلك بحجة نقص الموارد وعدم الاستقرار. ولذلك تواصل منظمة العفو الدولية توجيه دعوتها إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الجرائم المندرجة تحت طائلة القانون الدولي والتي ترتكب على كافة الجوانب في ظل الإفلات التام من العقاب منذ عام 2011.

ولحتى الآن، لم يتم إجراء أي تحقيق يذكر من شأنه أن يفضي إلى تحريك الدعوى القضائية في الجرائم التي يُزعَم ارتكابها من جانب الجماعات المسلحة التابعة للحكومات المتعاقبة في ليبيا. وفي ضوء بواعث القلق هذه، فإن منظمة العفو الدولية تحث ليبيا على طلب المساعدة من المجتمع الدولي لإجراء هذا التحقيق. كما يجب على الدول أن تكون مستعدة لتقديم مثل هذه المساعدة إن طلبت.

إن السلطات الليبية يجب عليها أن تبرهن عن استعدادها للتحرك للتغلب على ثقافة الإفلات من العقاب، وغياب القانون، من خلال ضمان إجراء تحقيقات محايدة وشاملة وفعالة في مقتل هؤلاء المعتقلين السابقين الاثني عشر، وتقديم المشتبه في مسؤوليتهم عن الواقعة للعدالة في ظل محاكمات عادلة دون الالتجاء إلى عقوبة الإعدام. وهذا ليس إلا مثالاً واحداً على كيفية التحرك الفوري الذي يجب أن تقوم به السلطات الليبية لاستعادة سيادة القانون، ووضع حد لدائرة الانتقام والانتهاكات، وإظهار التزامها باحترام حقوق الإنسان.